جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٤٣)

دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى

أكتوبر ١٩٨٨

المحتويـــات

رقم الصفحة

الجـــزء الأول

تطور العمالة ومشكلاتها في القطاع الصناعـــــى

مقدمـــه ١

أولا : تطور الوزن النسبى للنشاط الصناعى والعمالة الصناعية فى مصر ٢

١ــ تطور عدد المشتغلين بالصناعة ونسبتهم الى جملة العمالـــه ٢

٢ــ تطـــور الاجـــور الصناعيـــة ٣

٣ــ تطـــور الدخـــل الصناعى ٣

ثانيا : العوامل البارزه فى تشكيل تطور قوة العمل الصناعية ٥

١ــ نسبة الاستثمار الموجهه لقطاع الصنـــاعـــة ٥

٢ــ تطور اسلوب الانتاج المتبع فى الصنـــاعـــة ٧

٣ــ اهم المشكلات ذات العلاقـــة بتطور قوة العمل الصناعيـــة ونسبة الاستثمار ونمط الانتاج ٧

ثالثا : العماله الصناعية فى المناطق الريفية والحضريـــة ومحـــددا تهـــا ١٣

١ــ التوزيـــع الريفـــى والحضـــرى للعمالة الصناعية ١٣

٢ــ محددات التوزيع بين المناطق الريفية والحضريـــة ١٦

٣ــ تزيع العمالة الصناعية بين المناطق الريفية والحضرية حســـب الجنس ومحددات نمو العمالة فى القطاعين الخاص والعـــام ودرجة استقرارها ٢٤

رابعا : قـــوة العمل فى الصناعة ودرجة الاستقرار فى العمـــل ٤٣

رقم الصفحة

الجزء الثانى

العمالة ومشكلاتها فى القطاع الخاص الصناعى والصناعات الصغيرة خلال الفترة ٧٠-١٩٨٦

مقدمه ٤٤

أولا : الوزن النسبى للنشاط الصناعى الخاص وتفصيلاته ٤٥

١- الصورة الاجمالية ٤٥

٢- الصورة التفصيلية للوزن النسبى للنشاط الصناعى الخاص ٤٧

ثانيا : قوة العمل فى الصناعات الصغيرة ومحددات استيعاب العمالة ٥٣

١- تعريف الصناعات الصغيرة ٥٣

٢- أهمية الصناعات الصغيرة فى القدرة على استيعاب العمالة وكفاءة تشغيلها ٥٥

ثالثا : تقدير قوة العمل فى الصناعات الصغيرة ٧٠

١- دراسة قطاع الحرفيين فى البنك الدولى ٧٠

٢- دراسة جهاز التعبئة العامة والاحصاء عن القطاع الصناعى غير المنظم فى مصر ٧٢

٣- بيانات احصاء الانتاج الصناعى ٧٣

رابعا : المشكلات المتعلقة بالعمالة فى الصناعات الصغيرة ٧٧

١- دراسة جهاز التعبئة العامة والاحصاء على القطاع غير المنظم ٧٧

٢- دراسة الباحث لمجموعة من الصناعات الصغيرة عام ١٩٨٢ ٨٠

رقم الصفحة

الجزء الثالث

العوامل المسئولة عن نمو الصناعات الصغيرة فى مصر

مقدمـــه ٨٣

اولا : تقدير حجم ونمو الصناعات الصغيرة فى مصر ٨٤

ثانيا : العوامل المؤثرة فى نمو الصناعات الصغيرة ٩٣

١ــ معدلات نمو الانتاج والعمالـــة ٩٣

٢ــ رأس المال المستثمر واسواق رأس المال ١٠١

٣ــ عوامل نمـو الصناعات الصغيرة ١٠٩

ثالثا : تكاليف الانتـــاج والانتاج ١١٥

١ــ تعريف مفهوم التكاليف ١١٥

٢ــ تحليل العائد والتكاليف واتجاهات النمو فى المستقبل للصناعات الصغيرة ١١٨

رابعا : اتجاهات نمو الصناعات الصغيرة فى المستقبل ١٢٧

ــ الملاحق الاحصائية ١٣١

مقدمـــة :

تأتى هذه الدراسة استمرارا لجهود سابقة لمعهد التخطيط القومى حيث بدأ الاهتمـــام بقضية الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية منذ منتصف السبعينات تقريبا . وكان المدخل المتبع هو محاولة قياس الاثار الاقتصادية المباشرة لهذا القطاع على المؤشرات الاقتصادية الاساسيـــــة وخاصة المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى ومدى المساهمة فى ناتج الصناعة التحويلية وكذلـك فى قدرة هذه الصناعات على التصدير ثم على توليد العمالة وان كان بشكل أقل .

والدراسة الحالية تركز بشكل أساسى على قضية الاستيعاب العمالى وقدرة الصناعـــات الصغيرة على توفير فرص العمل ومحددات استيعاب العمالة مع محاولة لعمل تقدير لقوة العمل فى الصناعات الصغيرة اعتمادا على الدراسات السابقة وفى اطار قاعدة البيانات المتاحة - وهـــــى قاعدة محدوده نسبيا - والتعرف على المشكلات المتعلقة بالعمالة فى الصناعات الصغيرة وذلـــك من واقع الدراسات الميدانية المتاحة .

وهدفت الدراسة أيضا الى دراسة العوامل المؤثرة على نمو الصناعات الصغيرة فى مصـــر مع تحليل لنمو الناتج والعمالة والانتاجية وقياس لتكلفة فرص العمل من الاستثمارات وقيـــــاس الانتاجية واتجاهات التوسع المحتمل فى المستقبل مع محاولة لتقدير العائد والكلفة لكل مستـــوى من مستويات حجم الصناعات الصغيرة ومقارنتها بالصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم مع دراســـة أولية لاتجاهات وامكانيات التوسع فى الصناعات الصغيرة فى المستقبل . والدراسة اذ قدمـــت بعض النتائج الهامة الا أنها لا تدعى الكمال ويرجع ذلك فى الاساس للضعف الشديـــــد والتضارب أحيانا فى البيانات والمعلومات بل وحتى التعاريف ولذلك فقد آثرنا أن لا نقـــدم - وعلى الطريقة التقليدية - أى توصيات خاصة اذ أن الادبيات المتاحة تزدحم بهذه التوصيـات والتى أصبحت معروفة فى بعضهـا . وانما كان هدف الدراسة توجيه الضوء على بعض العوامل المؤثرة على نمو هذا القطاع ومدى مساهمته فى استيعاب العمالة .

ولاهداف اعداد هذه الدراسة فقد اتفق على أن ما تعنيه الدراة بالصناعات الصغيرة هى تلك التى يعمل بها من ١٠ - ٥٠ عامل فى الاساس وقد يمكن - اذا لم تسمح قاعدة البيانات - باعتبار المشروعات التى يعمل بها حتى ١٠٠ عامل أيضا من ضمن الصناعات الصغيرة وبالتالى فلم تركز هذه الدراسة - بالرغم من التناول الجزئى - على قضايا الصناعات الحرفية والريفية والبيئية والاسر المنتجة ... الخ ، والتى يعمل بها عادة من شخص واحد الى عشرة أشخاص .

ومن المعلوم أن هناك اتفاقا عاما على أن المشروعات التى يعمل بها من شخص الى عشرة اشخاص هى صناعات حرفية ويشرف عليها جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى ووزارة الشئون الاجتماعية وأجهزة الحكم المحلى والاتحاد التعاونى الانتاجى ، وأن البيانات والاحصاءات الصناعية التى يقدمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تركز على المشروعات التى يعمل بها عشرة عمال فأكثر ، وما عدا ذلك يطلق عليه اسم القطاع غير المنظم .

واذا اخذنا بالتعريف السابق - وهو ما حدث فى هذه الدراسة - فاننا نكون قد شملنا بالتحليل والدراسة والنقاش الجزء الاعظم من القطاع الخاص الصناعى فى حقيقة الامر .

وبالطبع فان هذا القطاع يتأثر كثيرا بالصحة العامة للاقتصا الوطنى ككل وبمدى اتساق السياسات النقدية والمالية والتجارية وبمدى استقرار المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وخاصة معدلات التضخم وأسعار الصرف والفائدة . وهى عناصر لم تتعرض لها الدراسة وان كانت ذات أهمية قصوى .

ومع الجهد الذى بذل فى اعداد هذه الدراسة فان هناك العديد من الاسئلة التى تحتاج الى بحث مدقق والى دراسات حالات محددة من الواقع المصرى ومن هذه الاسئلة مثلا :

- يجمع المراقبون - بشكل عام - الى أن الصناعات الصغيرة فى الدول النامية تستعمل رأس المال بكفائة اكبر من الصناعات الكبيرة . فالى أى حد ينطبق هذا على الواقع المصرى وفى أى قطاعات وبأى مستوى تكنولوجى ؟

- هل صحيح أن الصناعات الصغيرة تقدم تدريبا - فى اثناء العمل - كافيا يسمح باستيعاب التطورات التكنولوجية المتلاحقة ؟ وما هى الشروط الضرورة لتحقيق ذلك ؟

- ان مستوى الاجور فى الصناعات الصغيرة يبدو كما لو كان أعلى من العمالة الزراعية واقل من العمالة فى الصناعات الكبيرة فالى اى حد ينطبق هذا على الظروف المصرية على أساس الاختلافات الاقليمية والقطاعية .

- يمكن أن تلعب الصناعات الصغيرة دور " المربط " للاقتصاد القومى وفروعه عن طريق استعمال مدخلات محلية اولية أو نصف مصنعة أو لتوفير جزء من المستلزمات الوسيطة والاستثمارية للقطاعات الاخرى خاصة الزراعة أو عن طريق استغلال مخلفات المشروعات الكبيرة . . . الخ . فالى اى مدى تلعب الصناعات الصغيرة فى مصر - أو قطاعات منها - لهذا الدور ؟

- من المعلوم أن معدلات الافلاس فى الدول النامية فى الصناعات الصغيرة مرتفعة جدا وقد تصل الى ٥٠٪ من المشروعات الجديدة سنويا

وبالذات فى فترة السنتين الاولى من حياة المشروع الصغير وأن معدلات المخاطر تون أكبر ما يمكن خلال السنوات الاربع الاولى من حياته ، فهل يؤدى هذا الى تناقص فرص العمل أم أن معدلات نمو هذه المشروعات تستوعب هذه الخسائر ؟ نتيجة لميلاد مشروعات جديدة دوما .

مثل هذه الاسئلة المحددة وغيرها تحتاج لبحث اضافى ولدراسات ميدانية حتى يمكن التعرف على " تصرفات " المشروع الصغير فى مصر ومدى كفائته الحقيقية (تشير بعض الدراسات الى أن المشروع الصغير قد يكون أكفأ فى اسخدام رأس المال ولكن اذا قيست

الكفائة الكلية باستخدام رأس المال والعمل فان المشروعات الكبيرة تكون اكثر كفائة) .

وأود فى النهاية أن أشيد بالجهد الكبير الذى بذله الباحثين الدكتور محمد عبد المجيد الخلوى الخبير أول بمركز التخطيط الصناعى والدكتور حسين طه الفقير الخبير بمركز التخطيط العام فى اعداد هذه الدراسة والتى كان مقدرا أن يتم القاء ملخصها فى لقاء دولى بهولندا .

المشرف على الدراسة
أ.د. حسام محمد منـدور
مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعى

الجزء الأول
تطور العمالة ومشكلاتها فى القطاع الصناعى

مقدمة :

لا ريب أن الأوضاع الراهنة لأى نشاط أقتصادى لايمكن أن تكون وليدة الساعة بقدر ماتكون وليدة لتداعيات سابقة أفرزتها . ومن ثم فان دراستنا فى هذا الجزء لن تكتفى بعرض السمات البارزة فى قطاع الصناعة فى الوقت الراهن وخاصة مايتعلق منها بقوة العمل ولكن سوف نحاول استجلاء العوامل التى شكلت هذه السمات منذ بداية السبعينات وحتى الآن . ومن ناحية أخرى تركز الدراسة فى هذا الجزء على قطاع الصناعة فى مجمله وعلى قوة العمل الصناعية الاجمالية وتوزيعها فى المناطق الريفية والحضرية ودرجة استقرار قوة العمل الصناعية ونناقش العوامل الأساسية المحددة لقوة العمل فى الأنشطة الصناعية فى القطاعين العام والخاص .

وبناء على ذلك تناول هذا الجزء دراسة النقاط التالية :

١- تطور الوزن النسبى للنشاط الصناعى والعمالة الصناعية فى مصر
٢- العوامل البارزة فى تشكيل قوة العمل الصناعية
٣- العمالة الصناعية فى المناطق الريفية والحضرية ومحدداتها
- التوزيع الريفى والحضرى
- محددات توزيع العمالة بين المناطق الريفية والحضرية
- التوزيع حسب الجنس والسن ومحددات هذا التوزيع للقطاعين العام والخاص
- درجة استقرار العمالة الصناعية

أولا : تطور الوزن النسبى للنشاط الصناعى والعمالة الصناعية فى مصر :

يمكن التعرف على تطور الاهمية النسبية لاى نشاط اقتصادى فى المجتمع عن طريق الاحاطة بمسيرة ثلاثة متغيرات رئيسية لهذا النشاط وهى :

١- عدد المشتغلين بالنشاط ونسبتهم الى اجمالى قوة العمل .

٢- الاجور السنوية ونسبتها الى جملة الاجور .

٣- الدخل المحقق فى النشاط ونسبته الى جملة الدخل المحقق .

وبناء على ذلك قمنا بتلخيص مسيرة تطور القطاع الصناعى فى مصر وأهميته النسبية فى جملة الاقتصاد القومى فى البيانات الموضحة بالجدول رقم (١) . ان النظرة الاجمالية الى بيانات الجدول المشار اليه يتبين منها على الفور أن مسيرة النمو لقطاع الصناعة فى مصر لم تكن مرضية ولازالت وئيدة بالمقارنة بالطموحات التى علقت عليه منذ بداية الخمسينات حيث روى فى التركيز على هذا القطاع مخرج من محدودية قطاع الزراعة سواء فى توليد الدخل أو استيعاب القوى البشرية المتزايدة . (١) ويتبين من النظرة التفصيلية للبيانات المتاحة بالجدول مايلى :

١- تطور عدد المشتغلين بالصناعة ونسبتهم الى جملة العمالة :

ازداد عدد المشتغلين فى قطاع الصناعة عام وخاص من ٦٦٠ مشتغل عام ٥٩/ ١٩٦٠ الى ١٠٠٠ مشتغل عام ٦٩/١٩٧٠ ثم الى ١٤٥٩ مشتغل عام ٨١/٨٢ ونحو ١٧٤٥ مشتغل عام ٨٥/١٩٨٦ لتصل نسبه الزياده فى مجملها الى نحو

---

(١) فى الواقع أن هذه الطموحات قد تمثلت فى سعى جدى الى التركيز على قطاع الصناعة فى بداية الاخذ باسلوب التخطيط القومى فى مصر وذلك بوضع خطة للتنمية الصناعية منذ عام ١٩٥٨ أ مجت بعد ذلك ضمن الخطة القومية الاولى عام ٥٩/١٩٦٠ . انظر : د . حسام منسور " تقييم التجربة التخطيطية فى مصر خلال العقدين : الستينات والسبعينات " ، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط فى الوطن العربى ، الجزء الاول ١٩٨٣ ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ١٩٨٤ صـ ٥٦ ، ٥٧

٤ر١٦٤/ طوال هذه الفتره . وقد شهدت الفتره ٨١/٨٢ - ٨٥/٨٦ نسبه زياده اقل من الفتره السابقه لها لم تزد عن ٢٠/ تقريبا فى حين بلغت نحو أكثر من ١٢١/ فى الفتره ٧٦ - ١٩٨٢/٨١ .

وبالرغم من زياده قوه العمل الصناعيه على النحو المبين انفا الا ان مساهمتها النسبيه فى اجمالى قوه العمل ظلت محدوده نسبيا طوال الفتره فلم تزد عن ٧ر١٣/ عام ١٩٨٦/٨٥ مقارنه بنحو ٦ر١٠/ عام ٦٠/٥٩ ونحو ٩ر١١/ عام ١٩٧٠/٦٩ و ١٣/ عام ١٩٨٢/٨١ .

٢ - تطور الاجور الصناعيه :

بالرغم من الزيادات المتلاحقه فى الاجور النقديه الصناعيه منذ عام ٦٠/٥٩ وحتى الان الا ان المساهمه النسبيه لهذه الاجور فى جمله الاجور انما تنخفض على نحو مستمر منذ عام ٦٥/٦٤ لقد ازدادت الاجور الصناعيه عام ٨٦/٨٥ بأكثر من ٢٠ مثلا مقارنه بعام ٦٠/٥٩ ولكن مساهمتها النسبيه انخفضت فى جمله الاجور من ٨ر٢٠/ عام ٦٥/٦٤ الى ٨ر١٦/ عام ٨٥/ ١٩٨٦ .

٣ - تطور الدخل الصناعى :

كانت مسيره تطور هذا الدخل مشابهه لمسيره التطور فى الاجور الصناعيه حيث ازداد الدخل الصناعى من نحو ربع مليار جنيه عام ٦٠/٥٩ الى أكثر من نصف مليار عام ١٩٨٧٠/٦٩ ثم الى نحو ٩ر مليار عام ١٩٧٦ قفز الى نحو ٧ر٢ مليار عام ١٩٨٢/٨١ واقترب من نحو اربعه مليارات عام ١٩٨٦/٨٥ محققا نسبه زياده قدرها ٤ر١٦٥٣/ خلال الفتره .

وبالرغم من استمرار زياده المساهمه النسبيه للدخل الصناعى فى مجمل الدخل المتحقق طوال الفتره ٦٠/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩ وان كانت زياده وئيده (٤ر٢٪) الا ان

جـــدول رقـــم (١)

تطور مساهمة الصناعة فى اجمالى العمالة والاجور والدخل خلال الفتـرة ٥٩/ ٦٠ — ٨٥ / ١٩٨٦

(العمالة بالالف مشتغل والقيـ

بيـــان \ سنـــوات	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٦	٨٢/٨١	٨٦/٨٥	٨٦/٨٥ ٦٠/٥٩ (%)
١ ــ عدد المشتغلين							
(١) عدد المشتغلين بالاقتصاد القومى	٦٢٣٥	٧٥٧٤ر٠	٨٣٨٣ر٠	٩٣٦١ر٠	١١٢٢٤ر٤	١٢٦٧٨ر٤	٢٠٣ر٣
(٢) عدد المشتغلين بالصناعـــة	٦٦٠	٩٠٠	١٠٠٠	١١٦٥ر٠	١٤٥٩ر٣	١٧٤٤ر٨	٢٦٤ر٤
(٣) نسبة (٢) الى (١) ٪	١٠ر٦٪	١١ر٩٪	١١ر٩٪	١٢ر٤٪	١٣٪	١٣ر٧٪	—
٢ ــ الاجـــور							
(٤) الاجور فى الاقتصاد القومى	٥٩٩ر٢	٩٥٦ر٧	١٢٥٢ر٨	٣٣٤٦ر٩	٩٣٩٤ر٢	١٥١٧٦ر٠	٢٥٣٣ر٦
(٥) الاجور فى الصناعـــة	١٢٠	١٩٨ر٩	٢٣٤ر٦	٤٢١ر٣	١٦٢٤ر٤	٢٥٥٧ر٨	٢١٣١ر٠
(٦) نسبة (٥) الى (٦) ٪	٢٠٪	٢٠ر٨٪	١٨ر٧٪	١٨ر٠٪	١٧ر٣٪	١٦ر٨٪	—
٣ ــ الدخـــل							
(٧) الدخل المحقق بالاسعار السوق	١٣٣٧ر٧	٢٠٠٠ر٦	٢٦٦٣ر٠	٥٢٤٦ر٠	١٩٦٣٨ر٨	٢٦٦٤٣ر٦	١٩٩٤...
(٨) الدخل الصناعـــى	٢٢٥ر٥	٣٦٦ر٠	٥١٤ر٠	٩١٨ر٦	٢٦٦٥ر٢	٣٩٥٤ر٠	١٧٥٣ر٤
(٩) نسبة (٨) الى (٩) ٪	١٦ر٩٪	١٨ر٣٪	١٩ر٣٪	١٧ر٥٪	١٣ر٦٪	١٤ر٨٪	—

المصـــدر :

(١) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية ٧٨ ــ ١٩٨٢، المجلد السادس، الاستراتيجية العامة للتصنيع ، أغسطس ١٩٧٧ ص ص ٢٦ ٩٠/٥٩ ــ ١٩٧٦ .

(٢) ـــــــ الشعبة المركزية لاعداد الخطة والتمويل للفترة ٨٢/٨١ ــ ١٩٨٦/٨٥ .

الفترات التاليه شهدت انخفاضا ملحوظا فى هذه المساهمه حيث بلغت ٥ر١٧٪ عام ١٩٧٦ مقارنه بنحو ٦ر١٩٪ عام ٧٠/٦٩ انخفضت الى ٦ر١٣٪ عام ٨٢/٨١ ولم تزد عن ٨ر١٤٪ عام ١٩٨٦/٨٥ .

وعموما فقد شهدت الفتره ٨٢/٨١ - ٨٦/٨٥ معدلات نمو اقل فى قوه العمل الصناعيه مقارنه بالفتره السابقه لها وكذلك الحال فيما يتعلق بالاجور الصناعيه (قارن بيانات الجدول رقم (١)) وذلك بالنسبه لاجمالى القطاع الصناعى بجناحيه العام والخاص .

ثانيا : العوامل البارزه فى تشكيل تطور قوه العمل الصناعيه :

تعتبر تطور نسبه الاستثمار الصناعى وتطور اسلوب الانتاج المتبع فى الصناعه اهم العوامل التى شكلت مسيره التطور فى قوه العمل الصناعيه فى مصر ولذلك سوف نقصر الحديث عنهما فى هذا الجزء .

١ - نسبه الاستثمار الموجهه لقطاع الصناعه : .

يتضح بتعقب نسبه الاستثمارات المنفذه فى القطاع الصناعى الى جمله الاستثمارات القوميه منذ منتصف الستينيات وحتى الان فى الملحق رقم (١) أنها ثابته تقريبا عند نحو لا يزيد كثيرا عن ربع الاستثمارات القوميه المنفذه حيث مثلت نحو ٧ر٢٦٪ فى الفتره ٦٥/٦٤ - ٦٦/٦٥ ارتفعت قليلا الى نحو ٧ر٢٧٪ فى الفتره التاليه ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ ثم عادت الى نفس مستواها السابق فى الفتره التاليه ٧٤ - ١٩٨١ غير انها انخفضت فى الفتره ٨٢/٨١ - ٨٢/٨٣ لتصبح ١ر٢٢٪ وعادت الى مستواها المحقق فى الفتره الاولى خلال الفتره ٨٢/٨٣ - ١٩٨٥/٨٤ لتصبح ٧ر٢٦٪ (جدول رقم ٢) وبالطبع فان ثبات نسبة الاستثمار فى القطاع الصناعى بوجه عام فى مصر يؤدى الى ضآلة قدرة هذا القطاع على استيعاب العمالة فى ظل ارتفاع تكلفة فرصة العمل من عام

جـــــدول رقـــــم (٤)

تطور الاهمية النسبية للاستثمارات الصناعية فى اجمالى الاستثمار القومى موزعة بين القطاعين العـام والخـــاص خلال الفترة من ٦٤/٦٥ ـ ٨٤/ ١٩٨٥

(القيمة بالمليون جنيه - أسعار جار

بيـــان / الفترات الزمنيـة	اجمالى الاستثمارات فى القطاعات	قطـاع الصناعـة		قطـاع عـام		قطـاع خـاص	
		قيمـة	%	قيمة	%	قيمـة	%
٦٤/٦٥ ـ ١٩٦٦/٦٥	٣٦٨ر٠	٩٨ر٥	٢٦ر٧	٩٧ر٩	٩٩ر٤	٠ر٦	٦ر
١٩٦٧/٦٦ ـــ ١٩٧٣	٣٥٩ر٩	٩٩ر٧	٢٧ر٧	٩٦ر٨	٩٧ر١	٢ر٩	٩ر
١٩٧٤ ـــ ١٩٨١/٨٠	٢٢٣٢ر٦	٥٩٤ر٧	٢٦ر٦	٥٠٢ر٣	٨٤ر٥	٩٢ر٤	٥ر
٨٢/٨١ ـــ ١٩٨٣/٨٢	٤٤١٩ر٥	١٢٠٣ر٨	٢٢ر١	٩٩٢ر١	٨٢ر٥	٢٢١ر٧	٥ر
٨٣/٨٢ ـــ ١٩٨٥/٨٤	٢٠٢٥٦ر٢	٥٤٢٢ر٧	٢٦ر٧	٤٤٧٢ر٧	٨٢ر٥	٩٥٠ر٠	٥ر

المصـــدر : الفترات ٦٤/٦٥ ـ ٦٥/٦٦ وحتى ٨١/٨٢ ـ ١٩٨٣/٨٢ حسبت مـــــن :
مجلس الشـــورى : دور الانعقاد العادى الخامس ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عـــن سياسات الاستثمار ، ١٩٨٥ ، صـــ ١٢٤ .

الفترة ٨٣/٨٢ ـ ٨٦/٨٥ مصدرهـــا :
وزارة التخطيط والتعاون الدولـى : الادارة المركزية للاستثمـــار .